

Distr.: General  
24 June 2005  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٧٦ (أ) من القائمة الأولية\*

الخيطات وقانون البحار

## العملية المنتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

حلقة العمل الدولية الثانية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عرضاً للتطورات الأساسية التي جرت خلال حلقة العمل الدولية الثانية المعنية بالعملية المنتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، المعقودة في نيويورك في الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد عقدت حلقة العمل وفقاً للفقرة ٨٦ من قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٤ التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام "أن يعقد حلقة العمل الدولية الثانية المعنية بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مع ممثلين عن الدول والمنظمات ذات الصلة ووكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المختصة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة لمواصلة النظر في المسائل المتعلقة بإنشاء العملية، بما في ذلك نطاق العملية وفرقة عمل للشروع في مرحلة البدء المسماة "تقييم التقييمات".

\* A/60/50 و Corr.1.

ونظرت حلقة العمل الدولية الثانية في جدول الأعمال المؤقت (A/AC.271/L.1) وكان معروضا عليها مذكرة شفوية مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لأيسلندا (A/AC.271/1).

## المحتويات

## الفقرات الصفحة

٤	٤-١	.....	أولا - مقدمة
٥	٩-٥	.....	ثانيا - حلقة العمل الدولية الثانية
			المرفق استنتاجات حلقة العمل الدولية الثانية المعنية بالعملية المنتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة
٧		.....	البحرية وتقييمها، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

## أولا - مقدمة

١ - وافق مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢، في الفقرة ٣٦ (ب) من خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة تنفيذ جوهانسبرغ<sup>(١)</sup>)، على "أن تقام مع حلول ٢٠٠٤، تحت رعاية الأمم المتحدة، عملية منتظمة للإبلاغ والتقييم العالميين لحالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية الاجتماعية، الحالية منها والمقبلة، اعتمادا على الآليات الإقليمية الموجودة". وقد صادقت الجمعية العامة لاحقا على هذه الفقرة في الفقرة ٤٥ من قرارها ١٤١/٥٧، وطلبت من الأمين العام أن يعد تقريرا عن طرائق التقييم العالمي للبيئة البحرية (A/58/423).

٢ - ويذكر أن الجمعية قد طلبت، في الفقرة ٦٤ (أ) من القرار ٢٤٠/٥٨، إلى الأمين العام أن يعقد اجتماعا لفريق خبراء "يتألف من ممثلين للدول من جميع المجموعات الإقليمية وممثلين للمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، من بينهم العلماء وواضعو السياسات، لكي يعد، بما في ذلك عن طريق الاستعانة بخبير استشاري، مشروع وثيقة تشمل تفاصيل عن نطاق العملية المنتظمة وإطارها العام ومخططاتها، واستعراض الأقران والأمانة، وبناء القدرات والتمويل". وقد اجتمع فريق الخبراء من ٢٣ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، وأصدر مشروع تقرير (A/AC.271/WP.1). ووفقا للفقرة ٦٤ (ب) من القرار، أحالت الأمانة العامة التقرير إلى الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة والرابطات العلمية والآليات التمويلية وأطراف أخرى، وذلك من أجل تقديم التعليقات المكتوبة والإشارة إلى القضايا المحددة التي ينبغي تناولها في التقييم الأول<sup>(٢)</sup>. وترد التعليقات التي وردت في الوثيقتين A/AC.271/WP.1 و Add.1، كما نشرت بأكملها في موقع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على شبكة الإنترنت، بما في ذلك التعليقات الإضافية التي أرسلت بعد الموعد النهائي للنشر.

٣ - وشكلت هذه الوثائق أساس المناقشات في حلقة العمل الدولية الأولى المعنية بالعملية المنتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، التي عقدت وفقا للفقرة ٦٤ (د) من قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٥٨ من أجل مواصلة النظر في الوثيقة A/AC.271/WP.1 واستعراضها.

٤ - وفي الفقرة ٨٦ من القرار ٢٤/٥٩، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام عقد حلقة العمل الدولية الثانية للنظر في المسائل المتعلقة بإنشاء العملية المنتظمة، بما في ذلك نطاق العملية وإنشاء فرقة عمل للشروع في مرحلة البدء، المسماة "تقييم التقييمات".

## ثانياً - حلقة العمل الدولية الثانية

٥ - عقدت حلقة العمل الدولية الثانية من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في مقر الأمم المتحدة. وقد افتتح الاجتماع مدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، التابع لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة.

٦ - وأقرت الوفود جدول الأعمال المؤقت، وانتخبت جون روبرتس من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، رئيس شعبة البيئة البحرية والطرق المائية بوزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية، رئيساً لحلقة العمل بتوافق الآراء. وكان السيد روبرتس قد عمل منسقاً للمشاورات غير الرسمية لحلقة العمل الدولية الأولى.

٧ - وقدم السيد روبرتس المستشار القانوني، السيد نيكولا ميشيل، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية بالأمانة العامة، الذي أدلى ببيان موجز بشأن أهمية عمل حلقة العمل الدولية الثانية المعنية. وذكر المستشار القانوني أن الدول تنظر إلى العملية المنتظمة باعتبارها قضية تنسم بالأهمية، وترى أن ثمة حاجة لإجراء تقييم علمي لحالة البيئة البحرية باعتباره أساساً لعملية عقلانية لاتخاذ القرار وإدارة المحيطات يمكن أن تضطلع بدور في التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة البحرية والحفاظ على مواردها من أجل المساهمة في الأمن الغذائي والمساعدة على القضاء على الفقر. كما أشار إلى أنه بالرغم من أن الدول تولي أهمية كبرى للعملية المنتظمة، فإنه لم يتم للأسف، التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية تناول المسائل التي نوقشت خلال حلقة العمل الدولية الأولى. واحتتم كلمته بالتأكيد على الحاجة إلى مزيد من المعلومات عن حالة المحيطات من أجل التصدي لمسائل من قبيل تدهور البيئة البحرية والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستغلاله بشكل مستدام.

٨ - وكان معروضا على حلقة العمل الدولية الثانية ورقة غير رسمية أعدها منسق المشاورات غير الرسمية خلال حلقة العمل الدولية الأولى. وبدأت حلقة العمل الدولية الثانية عملها باستعراض سلسلة من الأسئلة التي طرحها الرئيس، وشرعت في مداولاتها وفقاً للتكليف الذي تلقتته من الجمعية العامة كما هو مبين في القرار ٢٤/٥٩.

٩ - ووافقت حلقة العمل الدولية الثانية على أن ترفع إلى الجمعية العامة توصية باستنتاجات الرئيس (انظر المرفق) التي تعكس مداولات حلقة العمل، لكي تنظر في كيفية مباشرة "تقييم التقييمات".

## الحواشي

- (١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.
- (٢) أرسلت رسالتان مؤرختان ٧ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بالبريد و/أو الفاكس و/أو البريد الإلكتروني إلى البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة وإلى المنظمات الحكومية الدولية وإلى المنظمات غير الحكومية.

## استنتاجات حلقة العمل الدولية الثانية المعنية بالعملية المنتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

١ - نظرت حلقة العمل الدولية الثانية المعنية بالإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في مرحلة البدء، المسماة "تقييم التقييمات"، باعتبارها مرحلة تحضيرية في اتجاه إنشاء العملية المنتظمة المنصوص عليها في خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة تنفيذ جوهانسبرغ)<sup>(١)</sup> وقراري الجمعية العامة ١٤١/٥٧ و ٢٤٠/٥٨، بما في ذلك نطاق العملية وإنشاء فرقة عمل لتباشر مرحلة البدء.

### السمات المميزة لـ "تقييم التقييمات"

٢ - توصلت حلقة العمل الدولية الثانية إلى الاستنتاجات التالية بشأن طبيعة "تقييم التقييمات":

(أ) ليس المقصود من "تقييم التقييمات" تغيير اختصاص أية منظمة أخرى بإجراء تقييمات للبيئة البحرية داخل مجال اختصاصها. فينبغي لها أن تحترم الحقوق السيادية والولاية القضائية للدول الساحلية على مناطقها البحرية التي تدخل تحت ولايتها القضائية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وليس المقصود من "تقييم التقييمات" تقديم توصيات بشأن إدارة الأنشطة البشرية التي تؤثر على المحيطات. فالسلطات المختصة الأخرى هي التي تتوصل إلى استنتاجاتها الخاصة بشأن الآثار المترتبة على إدارة الأنشطة داخل مجالات اختصاصها؛

(ب) ينبغي لـ "تقييم التقييمات" أن يكون ذا أساس علمي في جوهره. وينبغي له ألا يتطلب إجراء أي بحث علمي أصلي، ولا أي عمليات رصد بحرية جديدة، بل يقتصر على البيانات والمعلومات العلمية والتقنية الموجودة؛

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(ج) وفقاً للفقرة ٣٦ (ب) من خطة تنفيذ جوهانسبرغ، ينبغي لـ "تقييم التقييمات" أن يشمل تقييمات حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية الاجتماعية. وقد تتضمن هذه الجوانب الأخيرة، على سبيل المثال، التقييمات الموجودة للاتجاهات الأساسية في العمالة في الأنشطة التي تؤثر على البيئة البحرية وقيمتها الاقتصادية، لكنه لا ينبغي أن يشمل تقييمات للسياسة العامة. فالوقت والموارد وحسن التقدير المهني ستحدد نطاق الأنشطة التي يمكن تغطيتها؛

(د) لن يتضمن "تقييم التقييمات" إجراء أية تقييمات جديدة لحالة المحيطات أو بشأن حالة أي عنصر بعينه. فالمقصود منه هو تجميع واستعراض التقييمات الموجودة؛

(هـ) سيلزم أن يقر "تقييم التقييمات" بانعدام اليقين: فقد تكون هناك فجوات في المعرفة العلمية وفي البيانات، وهي فجوات ينبغي تحديدها.

#### أهداف "تقييم التقييمات"

٣ - أوصت حلقة العمل الدولية الثانية بأن أهداف "تقييم التقييمات" ينبغي أن تكون هي:

(أ) جمع المعلومات عن التقييمات ذات الصلة بالعملية المنتظمة التي نفذت بالفعل تحت إشراف هيئات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية المنشأة بمعاهدات، والمنظمات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والمنفذة بواسطة أي منظمة أخرى ذات صلة، حسب الاقتضاء؛

(ب) إجراء تقييم نقدي لتلك التقييمات من خلال مقارنة المنهجيات ومصادر البيانات ومجالات التغطية، على سبيل المثال، بغية تحديد أفضل الممارسات في منهجيات التقييم، وإجراء مقارنات بينها وتجميعها، وتحديد ما هي الفجوات المواضيعية وغير المواضيعية والجوانب غير المؤكدة الموجودة في المعرفة العلمية وعمليات التقييم الحالية؛

(ج) تحديد كيف تم نقل تلك التقييمات إلى واضعي السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

٤ - وفي ضوء البيانات والتقييمات المقترحة والواردة في الفقرتين ٥ و ١١ أدناه، والتي يرى فريق الخبراء أنها تتصل بالعملية المنتظمة، واستناداً إلى تقييمات الفريق، سيقدم الفريق

تقريراً في غضون ٢٤ شهراً إلى الفريق التوجيهي المخصص، الوارد وصفه في الفقرات من ٥ إلى ٨ أدناه، يتضمن تحديد ما يلي:

- (أ) التقييمات المتوفرة للبيئة البحرية، وتقييماً لمساهمتها المحتملة في العملية المنتظمة؛
- (ب) البيانات المتوفرة، وكيف يمكن دمج هذه المعلومات في العملية المنتظمة؛
- (ج) الفائدة والعوائق التي يطرحها تنظيم عناصر التقييم في العملية المنتظمة على درجات مختلفة؛
- (د) كيف يمكن لتنظيم عناصر التقييم على درجات مختلفة أن يكون ذات صلة بالتقييمات المتكاملة؛
- (هـ) ما هي الفجوات الموجودة، وما هي انعكاساتها على العملية المنتظمة؛
- (و) الحاجة إلى بناء القدرة من أجل دعم العملية المنتظمة؛
- (ز) الإطار والخيارات المتاحة لبناء العملية المنتظمة، بما في ذلك التكاليف المحتملة.

### الترتيبات التنظيمية

٥ - قد يستغرق "تقييم التقييمات" حسب تصور حلقة العمل الدولية الثانية حوالي سنتين. وقد نظرت حلقة العمل الدولية الثانية في الترتيبات التنظيمية لهذه الفترة، وأوصت بما يلي:

- (أ) إنشاء فريق توجيهي مخصص؛
- (ب) اضطلاع وكالة أو أكثر من وكالات الأمم المتحدة بدور ريادي؛
- (ج) إنشاء فريق خبراء.
- ومن الأهمية أن تكون الدول النامية ممثلة بشكل كاف في الفريق التوجيهي المخصص وفي فريق الخبراء.

٦ - وتوصي حلقة العمل الدولية الثانية بأن تنشئ الجمعية فريقاً توجيهياً مخصصاً للإشراف على تنفيذ "تقييم التقييمات".

٧ - ينبغي أن يتكون الفريق التوجيهي المخصص من:

(أ) الأشخاص الذين ترشحهم الدول الأعضاء، على أساس التوزيع الجغرافي العادل، وبما يوفر نطاقاً وافياً من الخبرات الفنية؛

(ب) هيئات الأمم المتحدة التالية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والسلطة الدولية لقاع البحار.

٨ - ينبغي أن تشمل مهام الفريق التوجيهي المخصص ما يلي:

- (أ) الاتفاق على برنامج عمل مقترح على مراحل من أجل "تقييم التقييمات"؛
- (ب) تنظيم استعراض لمتصف المدة مفتوح باب العضوية لإتاحة الفرصة لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة الدول غير الممثلة في الفريق التوجيهي المخصص، للتعليق على تقدم العمل المتواصل الجاري بموجب "تقييم التقييمات" والمساهمة فيه؛
- (ج) تقديم التوجيه لمن يقومون بالعمل، إذا تطلب الأمر.

٩ - وينبغي تعيين وكالة أو أكثر من وكالات الأمم المتحدة لتضطلع بدور ريادي في تنفيذ "تقييم التقييمات"، تحت توجيه الفريق التوجيهي المخصص. وينبغي لتلك الوكالة أو الوكالات أن تقدم للفريق التوجيهي المخصص، إضافة إلى المساهمة في العمل وفقاً لولاياتها الخاصة، خدمات الأمانة، وأن تنسق العمل بالتعاون مع كل هيئات الأمم المتحدة.

١٠ - وترى حلقة العمل الدولية الثانية أنه ينبغي على الجمعية أن تدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو للاضطلاع بشكل مشترك بدور الوكالة الرائدة أو الوكالتين الرائدتين.

١١ - وينبغي للوكالة الرائدة أو الوكالتين الرائدتين أن تنشئ فريق خبراء للاضطلاع بالعمل الفعلي لتقييم مختلف التقييمات. وينبغي أن يقر الفريق التوجيهي المخصص تكوين فريق الخبراء.

## المالية والموارد

١٢ - ولاحظت حلقة العمل الدولية الثانية أن العديد من منظمات وهيئات الأمم المتحدة تضطلع بالفعل برصد البيئة البحرية وبجهود التقييم، وستكون بالتالي مؤهلة للمساهمة بتجربتها وبالنتائج التي توصلت إليها في عملية "تقييم التقييمات".

١٣ - ومع ذلك، فمن المسلم به أنه ستكون هناك بعض التكاليف الإضافية، من بينها احتياجات الفريق التوجيهي المخصص وفريق الخبراء واستعراض منتصف المدة واستعراض الأقران والمنشورات، مما يتطلب توفير موارد مالية لها.

---